

عبد الوهاب المجالي، وزير الخارجية، طاهر المصري، وزير شؤون الارض المحتلة، طاهر كنعان، وصدير المخابرات العامة، طارق علاء الدين، وعن الجانب الفلسطيني، حضره: رئيس المجلس الوطني الفلسطيني، الشريخ عبد الحميد الدقنق، وعضاء اللجنة التنفيذية عبد الرحيم احمد ومحمود عباس وعبد الرزاق الوردجي وجويد الغصين ومحمد ملححم، وعضاء اللجنة المركزية لفتح، صلاح خلف (ابو اياد) وخايل الوزير (ابو جهاد) وهاني الحسن. ولم يصدر عن المجتمعين بيان رسمي. ونسب الى هاني الحسن قوله: ان على الاردنيين والفلسطينيين ان يأخذوا وقتهم للتأكد من جدية المواقف الاميركية، حتى لا يقعوا ضحايا نقاؤل ساذج... وحث الحسن الولايات المتحدة، وأوروبا الغربية، على قبول بنود اتفاق عمان، خصوصاً البند المتعلق بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير في إطار اتحاد كوندراي الى اردني - فلسطيني (المسفير، بيروت، ١٩٨٦/١/٢٧). وأوضح الحسن ان المنظمة ستظل ملتزمة بالمواقف المدبنة الثانية: ارفض المفاوضات الميائنة، والثائبة، مع اسرائيل.

١١ الاصرار على عقد مؤتمر دولي يحضره الاتحاد السوفياتي وتشترك فيه م.ت.ف. على قدم المساواة مع الاطراف المعنية الاخرى (المصدر نفسه).

وأوضح صلاح خلف (ابو اياد) لبعض مراسلي الصحف والوكالات العربية والدولية، في عمان، ان منظمة التحرير الفلسطينية ليست في وارد الاعتراف بالقرار ٢٤٢، وانه لا يوجد هناك فلسطيني واحد في العالم يقبل هذا القرار، لكونه لا يتضمن الاشارة الى حق تقرير المصير، والحقوق الوطنية الفلسطينية: ولو قبلنا به، فان اسرائيل نفسها ستقول لنا ما دخلكم ائتم، [اننا] في اسرائيل سنتحدث وقتها مع الملك حسين عن الحدود الاقليمية بين الاردن واسرائيل. (القبس، الكويت، ١٩٨٦/١/٢٨).

وكان عرفات دعا، عشية اللقاء الفلسطيني - الاردني المشترك، الى اجتماع موسع. حضره اعضاء المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين

في الاردن. واستمر اللقاء زهاء عشر ساعات متصلة، تداول خلالها المجتمعون في الدوقف الفلسطيني من القرارات ٢٤٢ و ٢٢٨. وذكر مصدر فلسطيني في عمان، في اعقاب الاجتماع، ان المجموعة لم تعترف بهذين القرارين، الا في حالة واحدة، وهي ان يتخذنا اعترافاً صريحاً بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. وبما ان عملية تعديل القرارين غير واردة الآن، فالملطوب هو ان تصدر قرار جديد عن مجلس الامن يلحق بالقرارين المذكورين، اوبك وبمبدأه قرار دستنل يتضمن ما ورد فيهما بالاضافة الى حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (الشرق الاوسط، لندن، ١٩٨٦/١/٢٨).

وذكرت مصادر اردنية مطلعة ان الملك حسين يرفض مبدأ ربط قبول منظمة التحرير بالقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ بموافقة الولايات المتحدة الاميركية على حق تقرير المصير للفلسطينيين في إطار دولة كونفدرالية فلسطينية - اردنية (المسفير، ١٩٨٦/١/٢٩).

وبالرغم من تنائي الاجتماعات الفلسطينية - الاردنية، الا انه لم يظهر دليل على تقدم يذكر خلالها، لا سيما بعدما فشل الاردن في اقتناع الادارة الاميركية بالاعتراض بالمنظمة، مقابل اعتراف الاخرى بالقرارين ٢٤٢ و ٢٢٨ (النهج، ١٩٨٦/١/٢٩). مما أدى الى تعديل تلك المباحثات (المسفير، ١٩٨٦/٢/٤).

في هذه الاثناء، حض رئيس الدائرة السياسية ل.م.ت.ف. فاروق القدومي، الولايات المتحدة على العمل من اجل تعديل قرار مجلس الامن ٢٤٢: بحيث يتضمن الحقوق الوطنية الفلسطينية. وأردى - القدومي - تنازله من امكان مساندة واشنطن لتعديل القرار، وقال: ان حكومة رونالد ريغان، هي من اكثر الحكومات الاميركية راديكالية في موقفها ضد م.ت.ف. والرفوق الوطنية للشعب الفلسطيني. ومع حكومة ريغان، ليس تعديل القرار ٢٤٢ سهلاً، (النهج، ١٩٨٦/٢/٥).

وقبل مغادرته العاصمة الاردنية، اعلن عرفات انه عقد اجتماعاً مع الملك حسين، الا ان الاجتماع لم يحرز اي تقدم يذكر، وكرت